

## التعليم غير النظامي

من أهم أهداف اليونسكو في مجال التربية توسيع  
الإمكانات المتاحة للناس الأكثر فقراً ووضع حدّ  
للنبد والعزلة عبر التربية. وللوصول إلى هذا  
الهدف، لا بد من تطوير التعليم غير النظامي.

يلعب التعليم غير النظامي، المعروف بأنه "أي نشاط منظم ومنخرط في الزمان لا يدخل بالتحديد في إطار النظم  
التربوية النظامية المكوّنة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية  
القائمة على نحو نظامي"، دوراً تتعاضد أهميته لجعل التعليم للجميع حقيقة وبلوغ أهداف الألفية من أجل  
التنمية.

وهناك عوامل عديدة حملت الأطراف المساهمة في سيرورة "التعليم للجميع" على التدقيق عن كثره بإمكانات  
التعليم غير النظامي، ومن بين هذه العوامل: تنوّع الحاجات الفردية للتعلم في مجتمع سريع التطور، والمشاكل  
غير المحلولة المتعلقة بالأمية وعدم التحاق الأطفال بالمدارس، والحدود الملازمة لطبيعة النظام التربوي  
النظامي في كيفية تلقين التعليم، واللجوء المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.  
وهناك أمثلة عديدة تدلّ على الجهود التي تبذلها تلك الفاعليات، لا سيّما الجهد الذي يقوم به البنك الدولي الذي  
أنجز عام 2004 دراسة حول برامج التعليم غير النظامي المخصصة للبالغين وبرنامج وكالة التعاون الدولي  
اليابانية التي أعدت في عام 2005 عرضاً عن الوضع في مجال التعليم غير النظامي، إلى جانب جهود العديد  
من البلدان النامية (بنغلادش والنيبال والنيجر، الخ...) التي ضبطت مؤخراً سياساتها الطويلة الأمد في مجال  
التعليم غير النظامي. وفي معظم الحالات، فإن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجالات  
التربية والتنمية تدخل في إطار التعليم غير النظامي.



فصل دراسي في بنغلادش في إطار التعليم غير النظامي  
© أيواغي/اليونسكو

والتعليم غير النظامي قادر، بحكم طبيعته، على تلبية مختلف احتياجات التدرّب للأطفال ما دون سن الالتحاق  
بالمدرسة والفتيان والفتيات غير الملتحقين بالمدارس، والشباب والشابات في مجتمع لا يتوقف عن التطور.  
وقد يتخذ التعليم غير النظامي أشكالاً متنوعة: بنى تربوية للأطفال الصغار، مراكز تربوية جماعية في  
المناطق الريفية أو الحضرية، دروس محو الأمية للبالغين، تدريب تقني ومهني في مكان العمل، التربية عن  
بعد بالنسبة للسكان المقيمين في مناطق نائية، التربية في مجال الصحة العامة، التربية المدنية والتدريب  
المستمر للشباب والبالغين في البلدان الصناعية كما في البلدان النامية. هذا وإن الطرق التي يلقن بموجبها  
التعليم غير النظامي والمجالات التي يتم التطرق إليها شديدة التنوع، غير أن عدداً من العناصر الأساسية تبقى  
مشتركة، وهي: أخذ الاحتياجات في الاعتبار والمواءمة مع السياق والمرونة في المضمون وفي الدوام ومكان  
التعليم، وهذا ما يميّز بشكل واضح هذه الطريقة في التربية عن الطرق النظامية. كما أن التعليم غير النظامي  
يمكن أن يعزّز الصلة بين "التعليم للجميع" وأهداف الألفية من أجل التنمية وذلك بأن تتكرّس قبل كل شيء  
لتحسين ظروف حياة الأشخاص. ومن شأن الأعمال لمصلحة التربية والتنمية أن تكون أكثر تكاملاً ومواءمة  
إذا كان التدرّب أوثق صلة بما يضمن استقلالية الفرد وبتنمية الجماعات.

منذ سنوات، تُنفق أموال طائلة وتبذل جهود هائلة من أجل توسيع الوصول إلى التربية وتحسين نوعية التعليم،  
خصوصاً في المرحلة الابتدائية، بهدف بلوغ الأهداف المحددة في كراتشي عبر إعلان جومتيان، ومؤخراً في

إطار عمل داكار. ورغم كل ذلك، فهناك في سائر أنحاء العالم ما لا يقل عن 771 مليون بالغ أمي وحوالي 100 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس علماً أن عدد الذين يتركون مقاعد الدراسة لا يُحصى. ونظراً للحدود الملازمة لطبيعة التعليم النظامي، فإن هذا الأخير غير قادر على التكيف مع احتياجات الخاضعين للتعليم المحرومين بحكم فقرهم ومواقعهم الجغرافية ولغاتهم والحوجز الاجتماعية، فلا بد للأطراف المعنية بالتعليم للجميع وبأهداف الألفية من أجل التنمية أن تباشر التفكير بالطريقة التي يمكن من خلالها الاستفادة من التعليم غير النظامي ودمجها في الأطر القائمة في مجال التربية والتنمية. لا غنى عن هذا التفكير إذا أردنا أن نقدم نمطاً آخر من التعليم للأشخاص المحرومين في البلدان النامية، هذا من جهة، والاستجابة من جهة أخرى، خارج النظام المدرسي، للاحتياجات التربوية المتطورة باستمرار لدى سكان البلدان الصناعية من كافة الأعمار. من المهم جداً أن نعرف أن الميزانية المخصصة في الوقت الراهن للتعليم غير النظامي على المستوى الوطني لا تمثل سوى 1 إلى 2% بالمتوسط من مجموع الميزانية المخصصة للتربية. ويبقى على السلطات الوطنية والشركاء الدوليين أن يصححوا هذا الاختلال في التوازن.

ونلاحظ في أنحاء مختلفة من العالم أن المقاربة "التنازلية" للتربية تتراجع لصالح تعلم قائم على الاحتياجات طوال الحياة داخل مجتمع المعرفة، ولا سيما باللجوء إلى إنشاء مراكز تربوية جماعية في آسيا وأفريقيا وفي البلدان العربية، عبر مبادرات تربوية غير نظامية تستهدف المراهقات بهدف الحد من الفقر في جنوب آسيا، من خلال التدريب المهني كما من خلال العمل الوقائي ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز في إطار التعليم غير النظامي.

تنشط اليونيسكو لصالح التعليم غير النظامي عن طريق العمل في الوقت نفسه لدى السلطات ولدى السكان، لا سيما بصياغة التوصيات الموجهة للقادة السياسيين والقيام بالأبحاث وإنجاز الدراسات ووضع نظم مراقبة وتقييم وقيادة مشاريع يُلقن في إطارها التعليم غير النظامي وفق طرق مختلفة، وبتدماج التعلم في عملية التنمية.

ويصطدم العمل لصالح التعليم غير النظامي بصعوبات مختلفة الطابع، نذكر من بينها بنوع خاص ضرورة التزام القادة السياسيين على نحو أوثق في هذا المجال وتكريس ميزانية أكبر له وتحسين أوجه التضافر بين التربية النظامية وغير النظامية على المستوى الوطني وتشجيع الشراكات الهادفة إلى ادماج التربية في عملية التنمية على المستوى الدولي.

### الأطفال غير الملحقين بالمدارس

■ في العام 2002، كان حوالي 100 مليون طفل في سنّ متابعة التعليم في المدارس الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس.

■ حوالي 55% من الأطفال غير الملحقين بالمدارس بالمستوى الابتدائي في العالم هم من الفتيات.

■ هناك 19 بلداً تعدّ بين سكانها أكثر من مليون طفل غير ملتحق بالمدرسة في المستوى الابتدائي. تقع 10 من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء (وبالنسبة للبعض منها، مثل بوركينا فاسو أو مالي أو النيجر، المتميزة بقلّة عدد سكانها، فإن الوضع يدعو للقلق بنوع خاص) وضمن هذه القائمة هناك أيضاً أكبر ثلاثة بلدان في جنوب آسيا، عينا الهند وباكستان وبنغلادش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب إعلام الجمهور  
UNESCO, 7 place de Fontenoy – 75352 PARIS 07  
Tél +33 (0)1 45 68 16 81 (16-82) –  
[bpi@unesco.org](mailto:bpi@unesco.org)